الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة
٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

تحديات القرن الواحد والعشرين
وكيفية مواجهتها
« رؤية فى الحزمة الاستراتيجية القومية »

ورقه مقدمة من
دكتور / محسن أحمد الخضيرى
الخبير الاقتصادى
البنك الأهلى المصرى - القاهرة

مقدمة :

يتميز عالمنا المعاصر بسرعة احداثه وتداعياتها ، كل منها يدفع الاخرى بقوة ليضيف تغيرات شاسعة بعضها يعمل كمصلة وباعث وسببا في تغيرات أخرى ، مما تتطلب فاسفة لادارة التغيير للتعامل مع ظواهر التغيير السريع الذى تشهده كافة بقاع العالم ، مما ساعد على رصد مولد نظام اقتصادى جديد يعانى مرحلة المخاض ، وهى عملية تحتاج منا الى رؤية استشراف واسعة المدى قائمة علي نظرة شمولية واعيه ومدركة للابعد والجوانب والمرتكزات القاعدية التى تقوم عليها رؤى المصالح الاقتصادية وصناعة الفرص الاقتصادية السانحه للانتهاز الزكى الفاعل المحفز لتطوير الامكانيات القائمة واحداث التراكم الغنى الحقيقى في قدرات الفواعل الرئيسية للتنمية الاقتصادية فى مصر .

ان هذه مسلمات بديهية لم تعد قابلة للمرجعية أو للنقاش حولها ، بقدر ما اصبحت ضواغط التزام لايتعين الانحراف عنها أو بها فى ظل اختلال موازين القوى وضبابية التوجيهات والبدائل لتوفير حياة تليق بالكرامة البشرية وتضمن انطلاق الاقتصاد وتقدم المجتمع واستقراره وهى بطبيعتها لاتكتفى بعملية الرصد والتتبع ، بل تمتد الى عملية التشخيص والتحليل وسبر الاغوار وتحديد الماهيه ، ووضع التصورات السليمة والقابلة للتعامل مع تحديات القرن القادم وهو ماسيتم تناوله كما يلى :

أولا : رصد التحديات الحاضرة والمستقبلة حتى مشارف القرن الحادى والعشرين :

على الرغم من كثافة حركة الاقتصاد العالمى بدرجة فائقة السرعة ، الا أنه يمكن لنا تحديد مجموعتين من التحديات تواجه الاقتصاد الوطنى فى المرحلة الراهنة هما :

المجموعة الاولى : تحديات عالمية شديدة التأثير على الاقتصاد المحلى تلقى بثقلها على الحاضر والمستقبل معا وتتطلب ادارة واعيه وذكيه لموارد المجتمع للتعامل معها بذكاء وتكيف للاستفادة من ايجابياتها وتجنب سلبياتها وهى :

أ - اتجاه الدول المتقدمة الى خلق تكتلات دياصورية شديدة الضخامة تجعل من التجارة الدولية تجارة بينيه فيما بين الدول أعضاء التكتل ذاته ، وتشمل هذه التكتلات كل من :
- تكتل النافتا الذى يضم الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك والذى يفتح المجال أمام دول أمريكا الوسطى واللاتينية لتنضم اليه .
- تكتل البيت الاوربى الكبير الذى يضم دول السوق الاوربية المشتركة بالاضافة الى دول أوربا الشرقية .
- تكتل الاسيان العملاق الذى يضم النمور الاسيوية التسعة الى جانب اليابان والصين وبعض دول جنوب أسيا .

- وما هو دور الدوله نحو تشجيع رأس المال الأجنبى لتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة ؟ .

وللأجابة على هذه الأطروحات .. لابد أن نركز على المحاور الآتية .....

المحور الأول : تدعيم دور الإنتاجية :

أن الأمر يتطلب بالضرورة إعادة النظر كلية فى كل ما يتعلق بالإنتاجية وتوسيع قاعدتها .. سواء فى المجال الصناعى أو المجال الزراعى .. ولابد أن يصبح الهدف هو تعظيم هذه الإنتاجية وإعطاء الأولوية للإنتاج الزراعى ، ووضع مبدأ الزراعة والصناعة من أجل التصدير بعد الاكتفاء الذاتى .. مع التركيز على الاهتمام بالصناعات الصغيرة ، وتشجيع الصناعات اليدوية .. ونشرها فى مجتمعاتنا المتحضرة والريفية ، لإعادة خلق نظام الأسر المنتجة .. حتى نساعد على خلق فرص عمل لامتصاص جزء من البطالة .. ودخولها سوق العمل والحد من عوامل الهجرة الى المدينة .. على أن يقتصر دور الدولة بالنسبة للتخطيط الزراعى والصناعى . على التخطيط التأشيرى مع التركيز على عنصر الإدارة .

وكيف يتم توسيع قاعدة الإنتاج وعنصر العرض ؟ حتى يتسنى لنا أن نحقق احتياجات السوق المحلى .. ثم نتعداه الى التصدير الخارجى . فلا يخفى علينا أن الدوله أو شركات قطاع الأعمال لا يمكنها وحدها الصمود فى هذا المجال بالطاقة التى تنتج وتحقق فائض التصدير . الأمر الذى يجب معه تشجيع الاستثمار بكافة جوانبه ورفع كافة القيود أمامه وأمام المستثمرين ، بل تتعدى ذلك بمنحهم كافة التسهيلات والاراضى والطاقة اللازمة بأسعار ملائمة لتمكنهم من تعظيم الإنتاج كما وكيفاً ، ولضمان مراعاة المواصفات القياسية ومعايير الجودة والتى تؤهلنا إلى القدرة على المنافسة سواء فى أسواقنا الداخلية أمام المنتج الأجنبى الذى سوف تغزو أسواقنا . دون قيود تذكر وتكون لنا القدره على التصدى لهذا الغزو الخارجى ، ومنافسته على مستوى الجودة والسعرية ، ويقتصر دور الدولة امام ذلك فى مراقبة السوق أمام محاولات الاحتكار وسياسات الأغراق .

وهذا الأمر يتطلب الاعتماد الاساسى على دور القطاع الخاص فى هذه المرحلة ، لأن الأسلوب الوحيد لتحقيق هذه المعادلة الصعبة هو دفع القطاع الخاص ومعاونته وتشجيعه بكافة السبل والوسائل ، خاصة وأننا ما زلنا فى بداية عهدنا بتحرير الاقتصاد والتعامل مع آليات السوق ، مما يحتم علينا التعامل مع هذا القطاع الضخم من منطلق العدالة والشفافية ، ولا يوجد ما يمنع الدوله من دعمه كما كانت ومازالت تدعم شركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال . ويجب أن نغير المفهوم القديم والذى مازال سائداً عن هذا القطاع الخاص .. ونعتبره نظيراً وتوأماً لقطاع الأعمال العام ، لأن الأمل اليوم أصبح معقوداً عليه ، وحينما أتكلم عن دعمه فأننى أقصد الدعم المناسب والملائم والذى يحقق ملائمة السعر للمنتج المعروض والجودة العالمية ، والذى سينافس قرينه الأجنبى ، بالإضافة الى الأعفاء الضريبى وتيسير معاملاته مع البنوك وذلك حتى نستطيع مجابهة الموقف أمام الفجوة العميقة بين صادراتنا وارداتنا ، خاصة بعد تطبيق هذه الاتفاقية .

المحور الثانى : الاهتمام بالجودة :

إن الاهتمام بالنوعية وجودة المنتج ومطابقته للمواصفات العالمية سوف يكون له التأثير الأول لإنجاح تجربة توسيع العرض والإنتاجية للتصدير خاصة بعد تطبيق اتفاقية الجات وفى ظل هذه التكتلات الاجنبية والتى لابد وأن تحاول فرض سيطرتها لغزو السوق المصرى ، الأمر الذى يدعونا الى ضرورة الدخول فى هذه الحلبة بكافة آلياتنا وإمكانياتنا ، وهو يتطلب بالضرورة تدخل الدوله وتدعيمها ، ومساعدة هذه الشركات على الصمود لا فرق فى ذلك بين قطاع خاص أو قطاع أعمال فالكل سواء ، أمام تحقيق متطلبات التنمية ، فإن لم تعمل كافة المؤسسات بقلب واحد وبروح جاده ومن منطلق الشفافية والعدالة بين كافة أجنحة الاقتصاد المصرى ، العام منها والخاص سواء بسواء لن نستطيع كلية اللحاق بالركب ، بل سنقف متفرجين داخل الحلبه ، أمام الغزو الاقتصادى الاجنبى المتوقع ، والذى يتحصن بقدرته الفائقة على السيطرة بسلع ومنتجات وخدمات ذات ضمانات عالية ومدعومه ومضمونة بشهادات الأيزو ٩٠٠١ وما بعدها ، والتى تؤكد على نوعية وجودة السلعة أو الخدمة المصدره إلينا ، ليس ذلك فقط وإنما تتعدى هذا الى ضمان المصنع المنتج للسلعة والعاملين به والنظافه والبيئة والتغليف والتعليب ونسب المكونات طبقاً لأحدث عوامل التقنية ، بالإضافة الى ملائمة السعر الذى يضمن لها السيطرة الفعلية على السوق .

الأمر الذى يتطلب الصحوة الكاملة من كافة الأجهزة حكومية وشعبيه وأفراد لأثبات وجودنا كعضو له كيانه وشأنه فى اتفاقية الجات ، وقادر على المنافسه فى المجالين الداخلى والخارجى سواء بأسواقنا أم بالأسواق الخارجية التى ستوجه اليها صادراتنا ، ولن ننسى أو نتناسى مدى تأثير هذه التنمية ونتائجها فى معالجة كثير من المشاكل الداخلية ، كمشكلة البطالة وامتصاصها والنمو السكانى وانخفاض مستوى المعيشة الى أخر هذه الأمور التى يكون لها تأثير سلبى على الموازنه العامة للدولة ، والتى تضطر الدولة الى معالجة المشاكل بزيادة الأعباء على المواطنين الأمر الذى شكل خطوره على الأمل فى تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية ، وكل هذه الأمور والتحديات ، تجعلنا نرحب بانضمامنا للجات وللتكتلات الاقتصادية الأخرى سواء على مستوى أوروبا أو أفريقيا أو آسيا ولا ننظر اليها من منظور التحديات بل نتحداها بالفعل ، باعتبار انها فرضت علينا ضرورة التحدى نحو العالمية .

المحور الثالث : تطوير الإدارة المصرفية :

التزام البنوك العامة المصرية أزاء المتغيرات الواردة بشأن اتفاقية التجارة والخدمات ، خاصة وأن العبء أمامها ليس سهلاً ، بضرورة تطور وتغيير وتحديث أساليب العمل والتعامل ورفع القيود والبيروقراطية والعراقيل أمام المستثمر فى ظل سوق مفتوحه بها بنوك وطنيه ذات أعراف وتقاليد مضى عليها الزمن !! وبنوك أخرى أجنبيه سوف تغزو أسواقنا البنكية والمالية ، ولابد أن نتحسب ونتوقع منها المنافسه ، ونفس الأمر ينطبق على شركات التأمين ، وبالتالى فلابد لهذه المؤسسات الوطنية بأن تغير أسلوب تعاملها وتحمى اقتصادها الوطنى بالعمل على جذب العملاء ، والعمل على

جـ - تحدى جودة الحياة بما تمثله من اشباعات شديدة الثراء والغنى في كافة مجالات الحياة الآمنه من نظم تعليم راقية ، وخدمات صحيه ورعاية اجتماعية فعاله ، وحماية أكيدة من التلوث شديد الخطورة ، ومايستدعيه ذلك من دور حيوى للدولة من أجل تحقيق الذات وضمان زيادة ارتقائية فى الدخل الفردى وفي نظم الاشباع بالاحتياجات الانسانية وضمان حدود دنيا لاتقل عنها وبالشكل الذى يحقق الرضا المولد للاستقرار الاحتماعى .

د - تحدى الفجوة التكنولوجية شديدة الاتساع والتى تمثل حد فاصل مابين القدرة علي التقدم ومابين الوصول اليه ، تلك الفجوة التى تأسست على ضعف العقيدة التكنولوجية واشتداد مقاومة التغيير وعدم السماح به والابتعاد عن كل ماهو متقدم والازعان لكل ماهو متخلف وايجاد المبرر له وربطه بحلول واهيه للمشاكل التى يعانى منها الأفراد .

هـ - تحدى الادارة والمشاركة الادارية القائمة علي وجود عقول مفكرة ومبدعة وخلاقة وليس جوامد مغلقة تعمل كالات صماء لاحقوق لها وانما عليها الانصياع لما يطلب منها ايا كان ، وهو التحدى الذى تركز عليه ادارة التنمية الفاعلة والقائم على ان هناك آخرين لهم نفس الحقوق كما ان عليهم ذات الواجبات ، وان الحرية تساوى المسئولية ، وان المسئولية تولد الدافعية ، وان الدافعية تحرض على الابداع الابتكار .

و - التحدى الديناميكى من حيث القدرة على تصنيع الفرص الاقتصادية وتخليقها وايجادها من عدم الفاعلية في انتهاز الفرص الاقتصادية السانحة واستغلالها والعبور بها الى مستويات عالية من الانتاج والتسويق والتمويل والتوظيف للموارد والكوادر البشرية لمعالجة كاملة شاملة للاختلالات القائمة فى الاقتصاد المحلى ممثله فى :

- الاختلالات في العلاقات والروابط الحقيقية مابين الثوابت والمتغيرات الاقتصادية معبرا عنها بجهاز الثمن وجهاز الاستثمار وجهاز الاستهلاك وجهاز الانتاج .
- اختلال مابين الصادرات والواردات ليس كميا فقط ولكن أيضا من حيث النوعية ومدى القدرة على اعادة تشكيل هذه الصادرات وتحويل هذه الواردات ، لتصبح القيمة المضافة value add فى الاولى أعلى من الثانية وبشكل متعاظم .
- الاختلال مابين الاجور والاسعار وما أدى اليه من تناقص في القدرة على الادخار وفى عنصر الرضا الوظيفى . ومن ثم معالجته بالشكل الذى يضمن زيادة حقيقية فى الدخل ينعكس مردودها على زيادة الادخار وعلى رفع معدل الاستثمار وعلى الرضا الوظيفى وبشكل يحقق طفره فى الانتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار .
- الاختلال القائم مابين الموارد والاستخدامات في الموازنة العامة للدولة والتحول من موازنات العجز الى موازنات الفائض ، من خلال ترشيد الدور الحكومى والتحول من

الاستثمار المستنزف الى الاستثمار الرشيد ذا العائد الذى يفوق التكلفة ، ومن الانفاق للاموال الى ادارة التفعيل الاستثمارى للموارد .

ز - التحدى الحضارى الفاعل المشبع على الآخرين انتاجا مشبعا فكرا وخدمات وسلع تحمل محتوى ومضمون ثقافتنا وحضارتنا ورسالتنا الى البشرية جودة وتفاعلا واتقانا واشباعا يجعل منها مصابيح اشعاع ونقاط جذب واستقطاب هائل ومتكامل يتم استخدامه للنقل والعبور من خلاله وعن طريقه الى افاق غير مسبوقة من التكريم للانسان ، باعتبار المتوج فوق جميع المخلوقات وله حق الحرية والاختيار وحق الحياة المرفهة الفاعلة لكونه فرد فى مجتمع وجزء من كل ، وقاعدة أساسيه ارتكازيه ، تصون نظام الانتاج ليضمن الاشباع المتنامى لاحتياجاته ورغباته ودوافعه ومحفزاته .

ع - التحدى الاجتماعى من حيث الفقر والغنى ، من حيث الفاعلية والاتكاليلية ، من حيث الوعى واللاوعى ، من حيث الأمن والارهاب ، مابين الديمقراطية والديكتاتورية ، مابين ارادة الفعل واستسلام اللافعل ، مابين أن نكون فاعلين أو مفعوسل بنا .... فهل نملك مقومات ذلك ؟!!

ان هذه التحديات وان تعددت ، وتنوعت يمكن مقابلتها ، يمكن التغلب عليها ، يمكن تجاوزها وعبورها الى آفاق من النمو والرفاهية ، أن تحديات الحاضر والمستقبل تمثل محفزات لانطلاق الفكر التنموى ، ولتصبح محرضات دائمة ومستمرة على الابتكار الحافز للتطوير والتجديد والتحسين المستمر . نعم نمتلك هذه المقومات ، مقومات المواجهة ، ومقومات الفاعلية والتفعيل ، مقومات التحول الى الافضل ، الى الاحسن ، الى التقدم ... نعم نحن نمتلك مقومات ذلك كله ... نملك جميع العناصر التى تحتاج اليها لاقامة نهضه حقيقية وضمان نمو دائم سليم ومستمر .

ثانيا : مقومات المواجهة ومقومات التعامل مع التحديات :

إن مقومات المواجهة تكمن فى الإدارة القادرة على توليد استجابة فاعلة توازى التحديات وقادرة علي التعامل معها وهى قائمة على الوعى الإدراكى المتعاظم بما نملكه من إمكانيات حافزة ، وبما نستطيع أن نوفره من موارد مستقبلية ، وبمانحن قادرين على تشكيله وإعادة تشكيله من فواعل الإنطلاق والنمو والتنمية المتواصلة والشاملة وهو ما نؤكده بشدة من أننا نملك هذا كله وإننا قادرين عليه للآتى :-

أ - تتوافر لدى مصر جميع عوامل الإنتاج (الأرض ، رأس المال ، الأيدى العاملة ، الإدارة) بوفرة كاملة ، وبشكل غير مستغل ، الأمر الذى يجعل من قضية الوعى بمها قضية محورية شديدة الخطورة تحتاج الى تفاعل كامل لاستخدامها وتفعيلها بشكل شامل ومتكامل على النحو التالى :-

عامل الأرض :

يعيش المصريون على ١ر٣٦ من مساحة مصر ، أى على مساحة ٥ر٢٪ من المساحة الإجمالية لمصر ، ويظل هناك ٥ر٩٧٪ من المساحة الكلية غير مستغل ، تعانى من الأهمال ومن التجاهل رغم كونها مليئة بالكنوز والخيرات المنتشرة على سطحها أو فى باطنها وعلى شواطئها الممتدة خارجياً على البحرين الأحمر والمتوسط وداخلياً على البحيرات والأنهار الطبيعية والصناعية وفوق كل هذا بمفاهيم الأرض جغرافياً واجتماعياً واقتصادياً .

عامل الأيدى العاملة :

لدى مصر قوة عمل مؤهلة ومدربة وراغبة فى العمل قوامها ٢٢ مليون فرد يعانى ٢٥٪ منها من حالة بطالة مقنعة وسافرة وفنية واحتكاكية ويعانى البعض الأخر من الأحباط والافشال والتردى المنظم والعشوائى ومن سيادة مناخ وظيفى غير مناسب وغير لائق ولا يتناسب مع تطلعات العاملين أو مع أمانيهم واحتياجاتهم ورغباتهم وهو أمر يدفع الى القلق والى التوتر والاضطراب النفسى المتسع بحجم مستقبل هؤلاء العاملين فى ظل تيارات هائلة متوقعة ومتدفقة من التغيير .

عامل رأس المال :

أثبتت الدراسات المسحية الشاملة أن هناك موارد رأسمالية هائلة لم تمتد اليها يد الاستغلال بعد ، فهناك داخل البنوك المصرية ما يزيد عن الخمسين مليار جنيه من المدخرات التى تحتاج الى توظيف فعال ، وهناك داخل مصر نحو ٥٠٠ مليار جنيه فائض غير معبأ ويتم اكتنازه فى صورة أرصدة نقدية داخل المنازل وعملات ذهبية وجواهر واحجار كريمة وعملات اجنبية وعقارات وأراضى غير مستغلة وشقق وعمارات غير مسكونة ويضاف الى ذلك نحو ٢٠٠ مليار دولار ودائع لمصريين فى الخارج معظمها أموال سائلة لا تعرف الاستقرار تنتقل من سوق الى آخر وبعضها تم إيداعه فى خزائن حديديه فى بنوك أوربية أمريكية والبعض الآخر استثمارات متوسطة الأجل .

عامل الإدارة :

تمتلك مصر عشرات الآلاف من المديرين ومن الكفاءات الإدارية الشابه الذكية المؤهلة والمدربة وذات القدرة والفاعلية ، ولكنها مبعدة عن موقع اتخاذ القرار ، ومحاربة داخل مؤسساتها وتحل بدلاً منها فئة غريبة من أشبه الجهلة وأنصاف المتعلمين ، لأهم لهم إلا تكريس النفوذ والمتأجرة به ، لذا لا يتورع أى منهم عن اقتراف خطيئة أو السطو على عشرات المناصب الإدارية فى مؤسسات عديدة ضخمة للحيلولة دون حصول من هو أجدر منهم بهذا المنصب .

ومن أجل هذا كله كان لابد من فكر جديد .
فكر يعى ويدرك أن قطار التقدم لا ينتظر راكبيه ..
أن تيار التقدم لا يتوقف أو يبطئ خطواته ....

إن مستقبل الشعوب تبنيه سواعد أبنائها واعتمادهم على الذات ولا تبنيه الأمانى والأحلام ... وإن كان الحلم والأمنية عنصران أساسيان لصياغة الرؤية المستقبلية ... وهى التى تكاد تكون العنصر الذى نفتقد إليه .

ثالثاً : رؤية للخروج من أعناق الزجاجات الحاضرة :

إن البحث عن الكفاءة وتفعيلها هو أساس التقدم والإرتقاء والفاعلية ، وهو أمر يحتاج الى استبصار والى استنفار مصادر القوة ، والى استجلاء معالم طريق الى التقدم ، وهو أمر يتوقف على قدرتنا على توليد أفكار عظيمة تحفز الجماهير وتحث الهمم من أجل مضاعفة الجهد المبذول والوصول الى روح خلاقة تشجع على المضى قدماً والى الأمام وهو ما يساعدنا على اكتساب ثقة فى قدرتنا على مواجهة مجاهيل المستقبل والتغلب عليها والاستفادة منها .

إن هذا كله يحتاج الى رسم تصور استراتيجى فعال حافز ومحرض على تحسين جودة الحياة ، تصور لما سيكون عليه مستقبل الأمة فى ظل المتغيرات والمستجدات ليست الحالية فقط ولكن المستقبلة أيضاً . إن هذا التصور يدور حول أن تصبح مصر دولة عظمى .. أن تسترد قوتها ومكانها اللائق بها وأن تستعيد أمجادها ، وأن تصبح قوة اقتصادية كبرى ، أن تصبح طاقة فعالة وإمكانياتها موظفة بالكامل وموظفة بشكل شامل وفعال وغنى ومثمر ، وهو أمر يحتاج الى تبنى نظريات جديدة للنمو الاقتصادى ذات ثلاث محاور رئيسية هى :-

محور النمو بالخطوات السريعة أو الهرولة :

وهو قائم على ملئ الفجوات المؤسساتية واستكمال صروح الأسواق المالية والنقدية والاستهلاكية والإنتاجية وإقامة المعابر والجسور التى تقضى على ظاهرة الجزر فى الاقتصاد المصرى وأن تعظم من القيمة المضافة فى الإنتاج الوطنى الموجه للتصدير وبالشكل الذى ينعكس إيجابياً على زيادة الدخل والعائد الاقتصادى ويستعيد اقتصاديات الاعتمادية المتبادلة والتشابك القطاعى ما بين قطاعات الاقتصاد القومى ويقضى على العاطل وغير المستغل والفاقد فى العملية الإنتاجية .

محور النمو بالقفزات الواسعة :

وهو محور قائم على تراكم وتوسيع وتكامل الوحدات ذاتها من حيث أيصالها الى نظم الإنتاج بالحجم الاقتصادى الكبير الذى عنده تستطيع الوحدات الإنتاجية الوصول الى أدنى تكلفة ممكنة فى الإنتاج بما يضمن بيع منتجاتها بسعر أقل وفى الوقت ذاته الاتفاق على عمليات البحوث والتطوير وبالتالى رفع مناسيب ومقاييس الجودة وتقديم منتج مرتفع الجودة أكثر أشباعاً وإرضاء للمستهلك وبسعر منخفض وتحقيق ربحية مناسبة وعائد اقتصادى واجتماعى مرتفع .

محور النمو بالطفرة الابتكارية :

وهو محور قائم على الابتكار والخلق والابداع للجديد الذى لم يقدم من قبل والذى يمثل تحولاً كاملاً فى نظام الانتاج والاستهلاك من خلال الآتى :

- اعتماد أساليب إنتاج متطورة حديثه لم تستخدم من قبل فى إنتاج السلع الحالية .
- إنتاج سلع جديدة تماماً بأساليب الإنتاج الحالية .
- إنتاج سلع جديدة تماماً بأساليب إنتاج جديدة تماماً .

وتعمل الطفرة الابتكارية على تأكيد وصنع هوية صناعية متطورة وأكساب الاقتصاد القومى شخصية فاعلة ديناميكية وحركية وأزكاء الفاعلية الشاملة والكاملة لقوى الاقتصاد فى المجتمع .

وتمثل هذه المحاور فى حقيقة الأمر إرتكازات قاعدية يستند إليها ويقوم عليها برنامة التنمية الشاملة والمتكاملة للاقتصاد ومواجهة تحديات القرن القادم .

رابعاً : حزمة السياسات المتكاملة لتأكيد عمل المحاور :

تحتاج محاور النمو السريع الى حزمة سياسات منبثقة من الاستراتيجية العلمية المستنيرة للاقتصاد القومى ، حزمة قائمة على التوسع وعلى الإنتشار وعلى اختراق الأسواق الدولية بفاعلية واقتدار ، وهى حزمة تعمل على مضاعفة الجهد المبذول بشكل رئيسى تأخذ الأبعاد التالية :

حزمة السياسة النقدية :

وهى حزمة تقوم على التوسع لمعالجة الإنكماش والركود والوصول الى الإنتعاش والرواج ويتم ذلك من خلال تخفيض أسعار الفائدة على الائتمان والودائع وفى الوقت ذاته زيادة دور البنوك ومؤسسات التمويل فى الاقتصاد القومى وتشجيعها على فتح فروع لها ليس فقط من أجل تعبئة الفائض ولكن أيضاً من أجل الضخ النقدى فى المشروعات القائمة والتى يمكن اقامتها مع زيادة وتنويع الخدمات المصرفية التى تقوم عليها وتقدمها لتطوير السوق وتوسيع نطاقة .

حزمة السياسة المالية :

وهى حزمة تقوم على تدبير الموارد الدائمة والمستقرة مع تخفيض الاعتماد على الموارد الضريبية والانتقال بها تدريجياً الى موارد الحزمة الاستثمارية لعائد الأسهم والسندات التى تقوم الدولة بشرائها وإدارة محافظها المالية بالشكل الذى يضمن مورد دائم ومستمر وفى الوقت ذاته التوسع فى الخدمات الحكومية مقابل أجر مباشر يغطى تكلفة الخدمة ويوفر عائد إضافى يساهم فى تدبير الموارد .

حزمة التجارة الخارجية :

وهى ستقوم على إيجاد سوق دائم ومستهلك فعال راغب وحريص على شراء السلع والمنتجات الأخرى التى تقوم بإنتاجها وتصديرها اليه وذلك من تأسيس شركات كسب العقود وتوسعات ومراكز جمع المعلومات التسويقية والخابرات الاقتصادية لصناعة الأسواق المربحة الدولية وإيجاد الروابط التشغيلية للتوسع التصديرى التشابكى الفعال .

حزمة التوظف الاستثمارى :

وهى تقوم على تبنى سياسة فعاله للتوظيف الاستثمارى السريع الذى من خلاله يتم تحقيق الإرتباط التفاضلى ما بين الحزمة الاستثمارية وحزمة التوظيف وإيجاد المزيج الأمثل الذى يضمن تحقيق الأهداف المشتركة لهما سواء من حيث التشغيل الأمثل لكل الموارد أو من حيث تحقيق العائد المجزى والمناسب للعملية الاستثمارية .

إن هذه الحزم الأربعة تعمل على تغيير معدلات النمو الاقتصادى والتحول بطبيعته الى طبيعة أكثر حركة وفاعلية لتوفير محفزات توجيهية كافية ومؤثرة لتحقيق المعدلات المطلوبة من النمو الاقتصادى ، خاصة وأن الموارد متوفرة وكافية وقادرة على الوفاء بمتطلبات التنمية السريعة التى تحتاج إليها لعبور حالة التخلف التى تعيشها الآن ، وهى عملية تحتاج الى تبنى مفهوم جديد للإدارة العلمية الرشيدة للموارد التى لدينا ، إدارة تقوم على التخطيط ، والتنظيم ، والتحفيز ، والتوجيه ، والمتابعة ، إدارة تشمل كل من الإنتاج والتسويق والتمويل ، وتنمية الكوادر البشرية ، والأمر الذى يوفر ويحقق منافع اقتصادية ملموسة ومحسوسة نؤكد أننا نسير فى الاتجاه الصحيح ، إتجاه رفع الدخل القومى والفردى وتحسين جودة الحياة وفى الوقت ذاته يدعم القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى وتزيد من ديناميكيته ومرونته فى مواجهة التحديات المستقبلية والتغلب عليها .

إن ما تقدم ليس إلا مجرد رؤية فاعلة فى مدى إمكانية مواجهة التحديات العالمية والمحلية والاستفادة من ديناميكياتها والتحول بها ومعها الى نمـــر اقتصـــادى شـــديد القدرة على مواصلة النمو الذاتى .. وهو أمر ليس صعباً وهو أمر ليس مستحيلاً .. بل ممكناً وتتوافر لدينا معطياته وإمكانياته .

والله الموفق والهادى لحسن السبيل ،،